الأمم المتحدة

S/2021/917



Distr.: General
22 October 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً بالرسالة المؤرخة 29 تموز/يوليه 2021 الموجهة من السفير نيكولا دو ريفيير، يشرفني أن أؤكد أن أعضاء مجلس الأمن وافقوا على إرسال بعثة إلى مالي والنيجر في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ووافق الأعضاء أيضا على اختصاصات هذه البعثة (انظر المرفق).

وسيرأس البعثة كل من السفير نيكولا دو ريفيير (فرنسا) والسفير مارتن كيماني (كينيا) والسفير عبدو أباري (النيجر).

وفي أعقاب مشاورات مع الأعضاء، تم الاتفاق على أن يكون تكوين البعثة كالتالي:

نائب الممثل الدائم داي بينغ (الصين)

السفير سفين يورغنسن (إستونيا)

السفير نيكولا دو ريفيير (فرنسا)

نائب الممثل الدائم رافيندرا راغوتاهالي (الهند)

السفيرة جيرالدين بيرن ناسون (أيرلندا)

السفير مارتن كيماني (كينيا)

نائب الممثل الدائم خوان غوميز روبليدو فيردوزكو (المكسيك)

السفير عبدو أباري (النيجر)

السفيرة منى يول (النرويج)

نائبة الممثل الدائم آنا إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي)

السفيرة إينغا روندا كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

السفير طارق الأدب (تونس)

نائب الممثلة الدائمة جيمس كاريوكي (المملكة المتحدة)



21-15924 (A)   051121   051121



السفيرة ليندا توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة)

السفير دينه كوي دانغ (فييت نام)

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن **كيماني**
رئيس مجلس الأمن

المرفق

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى مالي والنيجر (23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

1 - سيوفد مجلس الأمن بعثة إلى مالي والنيجر في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تتعلق بالقرارين 2391 (2017) و 2584 (2021) وبيان الرئيس S/PRST/2021/16.

2 - وستزور البعثة مالي والنيجر لعقد اجتماعات بشأن الحالة في مالي، بما في ذلك جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتنفيذ ولايتها، وبشأن الحالة في منطقة الساحل، بما في ذلك جهود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

3 - وسيشترك في رئاسة البعثة كل من كينيا وفرنسا والنيجر.

4 - وتتمثل أهداف البعثة فيما يلي:

(أ) تقييم الجهود السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية التي تبذلها الحكومة الانتقالية في مالي، وتقييم التحديات التي تواجهها مالي في مجال حقوق الإنسان والآليات القائمة لرصد تلك التحديات والتصدي لها؛

(ب) تقييم الاستعدادات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، في غضون المهلة المحددة في 18 شهرا، وفقا لميثاق العملية الانتقالية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في 27 شباط/فبراير 2022، وإنجاز عملية الانتقال السياسي كاملةً في مالي؛

(ج) تقييم تنفيذ الحكومة الانتقالية في مالي والجماعات المسلحة الموقعة للتدابير ذات الأولوية الواردة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المشار إليها في الفقرة 4 من القرار 2584 (2021)، والاستفسار عن الخطوات التي تتوخاها لتنفيذ تلك التدابير بحلول نهاية الولاية الحالية للبعثة المتكاملة؛

(د) تقييم الحالة الراهنة في وسط مالي، والاطلاع على التدابير التي اتخذتها سلطات مالي لتنفيذ استراتيجية شاملة بقيادة سياسية لحماية المدنيين، والحد من العنف القبلي، وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها، واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية هناك، والوفاء بالتدابير ذات الأولوية المنصوص عليها في الفقرة 15 من القرار 2584 (2021)؛

(هـ) تقييم جهود البعثة المتكاملة لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك المعايير المشار إليها في الفقرة 47 من القرار 2584 (2021)، ومناقشة تقرير الأمين العام المؤرخ 16 تموز/يوليه عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تكيف القوة والتوصيات المتعلقة بمستويات القوة والحد الأقصى لقوام البعثة من الأفراد النظاميين، وتقييم استجابة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا للتصدي للعوامل المسببة للنزاع وتحديات الحوكمة الأوسع نطاقا بطريقة متكاملة؛

(و) تقييم مستوى تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان المشار إليه في القرار 2391 (2017) وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، والجهود المتزامنة التي تقوم بها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في المجالين السياسي والإنمائي، مع الإشارة إلى أن الأمين العام سيكون قد أصدر تقريرا عن الدعم المقدم إلى القوة المشتركة قبل إيفاد البعثة؛

(ز) تقييم مستوى التنسيق وتبادل المعلومات، والدعم عند الاقتضاء، بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الفرنسية وبعثات الاتحاد الأوروبي في مالي، كل بحسب الولاية المنوطة به ومن خلال الآليات القائمة، وكذلك التنسيق مع الشركاء الأوروبيين، بما في ذلك قوة تاكوبا؛

(ح) تبادل الآراء مع السلطات في النيجر بشأن الحالة الأمنية والإنمائية والإنسانية في منطقة الساحل، بما في ذلك الجهود المبذولة لحماية اللاجئين والمشردين داخليا، والآثار السلبية لتغير المناخ على استقرار المنطقة، ومناقشة التدابير المتخذة من جانب حكومة النيجر لمعالجة هذه الحالة؛

(ط) تكرار تأكيد رأي المجلس الذي مفاده أن استقرار الوضع في المنطقة وحماية المدنيين فيها هما مسؤولية رئيسية تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية ويتطلبان اتخاذ تدابير متكاملة تماما تقودها هذه الحكومات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، وتكرار تأكيد دعم المجلس للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل؛

(ي) الاستماع إلى الممارسات الجيدة في مجال التماسك الاجتماعي في النيجر ومناقشة الكيفية التي يمكن بها لمبادرات وآليات الأمم المتحدة أن تساعد في وقف العنف القبلي بشكل ملموس أكثر في المنطقة.

5 - ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ستعقد البعثة اجتماعات مع عدة أطراف من بينها:

- الحكومة الانتقالية في مالي
- بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في مالي
- الجهات الفاعلة المنخرطة في تنفيذ الاتفاق في مالي، بما في ذلك الأطراف وأعضاء الوساطة الدولية
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلون آخرون للآلية المنشأة لضمان احترام عملية الانتقال السياسي المحدودة زمنيا في مالي
- ممثلون للوجود الأمني بمختلف أشكاله المذكور في الفقرة 32 من القرار 2584 (2021)
- أعضاء منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب
- حكومة النيجر
- فريق الأمم المتحدة القطري في النيجر
- الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل
- قائد القوة في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

6 - وقد تقيم البعثة المتكاملة حفلًا في مالي لإحياء ذكرى الجنود وحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمتهم في البعثة. وقد يقام أيضا حفل آخر في النيجر لإحياء ذكرى الضحايا المدنيين والجنود الذين فقدوا أرواحهم في إطار مكافحة الإرهاب.

7 - وستسعى البعثة إلى تنفيذ الدروس المستفادة من بعثات مجلس الأمن السابقة، بما في ذلك فيما يتعلق بطرائق إشراك ممثلي المنظمات الإقليمية ذات الصلة.